تشجيرُ وتلخيص كتاب الجرح والتعديل

للشيخ إبراهيم اللاحم

إعداد :

عبد العزيز أحمد العَبَّـاد

الفصل الأول: الحكم على الراوي

المبحث الأول: وسائل الحكم على الراوي

١) التأمل في أفعال الراوي وتصرفاته وسيرته

- رصدوا القصص الدالة على ورعهم وزهدهم، والغرض من ذلك إضفاء مزيد من الثقة في الراوي والصدق في الرواية، مثال ذلك:
قصة يحيى بن معين عن شيخه عبدة بن سليمان.
وبعض القصص عن عفان.

- رصدوا الأفعال والتصرفات الدالة قد تخل بالعدالة والمروءة أو أحدهما، مثال ذلك: قال جرير بن عبد الحميد عن أخيه أنس لا يُكتب حديثه لأنه كان يكذب في كلامه مع الناس

٢) إلقاء الأسئلة على الراوي، لاختبار صدقه وضبطه

مثال ذلك:
قال حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين

سهيل بن ذكوان المكي:
تبينوا كذبه بمثل قوله:
أن عائشة كانت أدماء وأن إبراهيم النخعي كان كبير العينين.
والصواب: عائشة كانت بيضاء وإبراهيم النخعي أعور.

٣) اختبار الراوي وامتحانه

للاختبار طريقتان:

الأولى: التلقين:
تُدفع إليه أحاديث ليست له، أو تكون له ولكن يُتصرف فيها بقلبها أو بالزيادة في متونها أو أسانيدها.
ومثال ذلك: قصة يحيى بن معين مع أبي نعيم الفضل بن دكين.
وابن لهيعة من أقوى أسباب تضعيفه قبوله للتلقين.

الثانية: المذاكرة:
وهي طرح موضوع للبحث بين اثنين أو أكثر.
يستفاد منها معرفة سعة حفظ الراوي، واكتشاف أخطائه، والتأكد من صدقه وضبطه.

٤) النظر في أصول الرواة وكتبهم

والأصول على نوعين

الأول: العتيق:
وهي التي كتبها أيام الطلب.

الثانية: ما ينقله الراوي عن الأصول العتيقة للتحديث أو لتأليف كتاب.

* المعتمد عند الاختلاف بين النوعين على الأصول العتيقة.

المبحث الأول: وسائل الحكم على الراوي

٥) النظر في أحاديث الراوي ومروياته

١- اعتداله وعدم مجازفته في الرواية:

- أن يروي أشياء يمكن تصديقها، فيروي عمن يحتمل أن يكون أدركه، ويروي أحاديث مستقيمة المتون، ولا يُعرف عنه رواية ما لا يقبله العقل.
- يستدل الأئمة على صدق الراوي بروايته عن شخص مباشرة، وروايته عنه بواسطة واحد أو أكثر، ولو كان مجازفا لحدث عنه بالجميع بلا واسطة.
- اعترافه بالخطأ إذا نُبه عليه
- أن يقصر بالحديث، مثاله: سئل عن عمر بن الوليد الشني: " من تثبت عمر أن عامة حديثه عن عكرمة فقط، ما أقل ما يجوز به إلى ابن عباس، لا شبه شبيب بن بشر الذي جعل عامة حديثه عن عكرمة عن ابن عباس "

٢- مشاركته لغيره أو تفرده:

- قال أحمد بن حنبل: في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء. قال أبو عوانة: صدق لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره.

٣- ثباته أو اضطرابه:

ثباته على صفة واحدة في روايته يدل على ضبطه، وأما تلونه في الرواية فتارة يرويه موصولاً وأخرى مرسلا، تارة يرويه عن شيخ ومرة يرويه عن شيخ آخر ليس كل اختلاف يدل على اضطراب الراوي، فالراوي واسع الرواية كالزهري وأبي إسحاق السبيعي يمكن أن يُحمل ذلك إن صح عنه على تعدد الروايات

٤- مخالفته أو موافقته لغيره:

إن كان يوافق أقرانه دل ذلك على ضبطه، وإن خالفهم فرفع ما أوقفوه مثلاً دل ذلك على خطأه أو سوء حفظه أو غير ذلك.

قال ابن معين:
قال لي إسماعيل بن عُليَّة يوماً: كيف حديثي؟ !
قلت: أنت مستقيم الحديث.
فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ !
قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة.

الفصل الأول: الحكم على الراوي

المبحث الثاني: اختلاف حال الراوي (في زمان أو مكان أو شيخ أو صفة)

١) توثيق أو تضعيف الراوي في بعض الشيوخ

هذا له أكثر من صورة، من أشهرها الرواة الثقات الذين ضُعفوا في بعض شيوخهم، وفيها رسالة ماجستير للباحث صالح حامد الرفاعي أصلها من أحد فصول شرح علل الترمذي لابن رجب، ولكن الباحث اشترط شرطاً ضيق نطاق بحثه، ومع ذلك فاته أيضاً عدد من الرواة.

من الأمثلة:

- حماد بن سلمة قوي في ثابت وحميد، يخطئ كثيراً في قتادة وأيوب وغيره.
- جرير بن حازم ثقة إلا عن قتادة.
- أبو معاوية الضرير يخطئ عن غير الأعمش
- ومن صوره الدقيقة: سماع عبد الرزاق من الثوري صحيح في اليمن ضعيف في مكة
- زياد البكائي: لين الحديث، ولكنه ثقة في محمد بن إسحاق

٢) توثيق الراوي في روايته عن أهل بلد، وتضعيفه عن أهل بلد آخر

إسماعيل بن عياش، قوي عن أهل الشام، ضعيف عن غيرهم كأهل الحجاز أو العراق، وقال ابن عدي وغيره أن بقية بن الوليد هو كإسماعيل.

صورة أخرى: معمر بن راشد، ثقة إلا عن أهل العراق والحجاز يخطئ كثيراً إلا عن الزهري وعبد الله بن طاوس

٣) توثيق الراوي أو تضعيفه في رواية أهل بلد معين عنه

أهل البلد لم يضبطوا حديث هذا الشيخ.

زهير بن محمد ضعفوا روايات أهل الشام عنه، وصححوا روايات أهل العراق.

شريك القاضي، قال أحمد روايات أهل واسط عنه أصح من غيرهم

٤) توثيق الراوي أو تضعيفه في صفة معينة في الرواية

كالجمع بين الروايات وحمل بعضها على بعض.

روى حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة عن أبي قلابة... الخ

قال أحمد: يجمع الرجال ثم يجعله إسناداً واحداً، وإنما هم يختلفون [يعني رواية أيوب تختلف عن رواية قتادة]

وقال أحمد مثل ذلك عن محمد ين إسحاق بن يسار

الفصل الأول: الحكم على الراوي

المبحث الثاني: اختلاف حال الراوي (في زمان أو مكان أو شيخ أو صفة)

٥) تقوية الراوي إذا حدث من كتابه، وتضعيفه إذا حدث من حفظه

* ضبط الكتاب: يحتاج مزيد صيانة من التغيير عمداً أو غير عمد، كما أن فيه كلفة من أخذه عند السفر.
بعض من ضبط كتبه وأصوله لم يلتزم بالتحديث من كتابه، فكان يحدث من حفظه بعض الأحيان.

* من أسباب التحديث بالحفظ مع وجود الكتاب:
- متابعة الأقران الحفظة.
- السفر بغير الكتب.
- ضياع أو تلف الكتاب

* الفائدة من التفريق بين ضبط الصدر أو الكتاب تتم إذا نص الأئمة على علامة تميزهما، والعلامة قد تكون بعض الشيوخ أو التلاميذ أو البلدان أو الأزمنة

٦) تضعيف الراوي في آخر عمره، وتقويته قبل ذلك

- جرير بن حازم اختلط فحجبه أولاده عن التحديث.
- احتاج الأئمة في دراسة أحوال المختلطين إلى معرفة درجة الاختلاط أو التغير، وإلى معرفة الرواة الذين سمعوا قبل ذلك وبعده.
- إذا لم نعرف إن كان الراوي قد سمع من المختلط قبل أو بعد اختلاطه فيحمل ذلك كله على سماعه بعد الاختلاط.
- من لا يُعرف وقت اختلاطه، إن كان ثقة فالأصل أنه ثقة حتى يتبين أن هذا الحديث قد أخطأ فيه بعينه، وأما إن كان ضعيفاً أو متروكاً فيُحمل على أنه حدث بعد اختلاطه.
- كلمة التخليط أو الاختلاط قد تُستخدم بغير المعنى الاصطلاحي المشهور، كقول أحمد عن أحد الرواة أنه يُخلط في الأحاديث

الفصل الأول: الحكم على الراوي

المبحث الثالث: مقارنة الراوي بغيره

أولاً: المقارنة المطلقة

وهي على نوعين:

النوع الأول: المقارنة بين راويين أو أكثر على الإطلاق.

مثاله: سفيان الثوري كانوا لا يقدمون عليه أحداً كما جاء عن أحمد ويحيى وأبي حاتم

النوع الثاني: مقيد بأهل بلد، أو بمن رآهم الناقد من شيوخه.

مثاله: قول شعبة ما رأيت أثبت من عمرو بن دينار.

ووصف أحمد وأبو حاتم حريز بن عثمان أنه أثبت أهل الشام

أسباب اختيار أسماء معينة للمقارنة بينها:

١- القرابة: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أثبت من أبيه.

٢- الاشتراك في اسم أو لقب أو كنية أو نسبة: سئل أحمد عن عامر الأحول وعاصم الأحول، فقال: عاصم شيخ ثقة

٣- اشتهار الراويين بالطلب عند شيخ معين: أبو الزبير وأبو سفيان طلحة بن نافع يرويان عن جابر بن عبد الله، قال الإمام أحمد: أبو الزبير أحب إلي.

٤- الاتحاد في الطبقة والاشتراك في الشيوخ والتلاميذ، قال سفيان الثوري: أشعث بن سوار أثبت من مجالد

٥- للتعريف بدرجة ضبطه، قال أحمد عن مطر الوراق: هو مثل ابن أبي ليلى (يعني ضعيف)

وقد تجتمع عدة أسباب في المقارنة، مثل السفيانين اشتركا في الاسم والعديد من الشيوخ والتلاميذ

ثانياً: المقارنة بين رواة بأعيانهم مع التقييد بشيءٍ معين كبلد أو شيخ

مثال التقييد ببلد: قول أحمد: الثوري أعلم بحديث الكوفيين ومشايخهم من الأعمش

التقييد بشيخ: أمثلته كثيرة، ويسمى طبقات أصحاب الراوي، قد كتب فيه: ابن معين، والنسائي، الدارقطني كما في سؤالات ابن بكير، وابن رجب في شرح العلل كتبوا مصنفات وفصولاً في عدد من الرواة وطبقات أصحابه

ملاحظة: عند المقارنة بنوعيها المطلق والمقيد:

١- استخدم النقاد في المقارنات ما تقدم ذكره [في مبحث: تفصيل حال الراوي]

٢- النقاد لم يقارنوا في الضبط فقط، وإنما شملت مقارناتهم أموراً أخرى في الدين والخلق والفقه والعلم بالفقه أو السنة وغير ذلك

الفصل الأول: الحكم على الراوي

المبحث الرابع: عوائق الحكم على الراوي

أولاً: الاشتباه بين الرواة جمعاً أو تفريقاً

* المشتغلون بنقد السنة الآن بحاجة ماسة إلى دراسة موسعة يقوم بها بعض الباحثين، تعين الباحث على معرفة بعض القرائن التي يستخدمها الأئمة في تمييز الرواة وجمعهم وتفريقهم.

* الاشتباه له حالتان:
الأولى: أن يكون الاختلاف معروفاً بين العلماء، فمنهم من قال هو شخص واحد، ومنهم من قال هما شخصان.
الثاني: أن يشتبه للباحث ولا يجد للمتقدمين كلاماً في الجمع أو التفريق، فيجتهد الباحث

ثانياً: تعارض وسائل الحكم على الراوي

المقصود بهذا أن يقوم بالراوي ما يقتضي تقويته وما يقتضي ضعفه.
من ذلك: الراوي إن كان له أخطاء، يخضع للموازنة بين ما أصاب وأخطأ فيه، وليس في ذلك ضابط، فيخضع الأمر للنسبة والتناسب بين عدد الروايات والأخطاء، والأخطاء على مراتب وأنواع منها الفاحش ومنها اليسير غير المؤثر، قال يعقوب بن شيبة واصفاً هشام بن عروة: لا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً ويرسله أحياناً.
من ذلك: التعارض بين اعتبارِ فعلٍ ما مسقطاً للعدالة، ثم توثيق بعض من يفعله، كما قيل في أخذ الأجرة على الحديث، والجواب عن ذلك أن نهيهم عن أخذ الأجرة كان لأجل نفي التهمة بالزيادة في الأحاديث بما ليس عنده للحصول على أجرة أكبر، فمن انتفت عنه مثل هذه التهمة مع أخذه للأجرة قبلوا منه

ثالثاً: نقد النقد

المقصود بهذا أن رأي الناقد عرضة للنقد والمناقشة.
وقد نوقش يحيى بن سعيد في انتقاده ليحيى بن همام، وقيل أنه رجع عن ذلك.
وقد كان أحمد وابن معين يتناقشون في بعض الرواة ويختلفون أو يرجعون.

رابعاً: انعدام أو ضعف وسائل الحكم

قد لا يتمكن الباحث من الوقوف على وسيلة توصله للحكم على الراوي، وقد لا يجد الباحث كلاماً لأهل العلم، ومن أسباب ذلك: قلة روايات الراوي أو قلة الرواة عنه.
عدم إمكانية الإزاق علة رواياته المنكرة به، لأن في الإسناد رواة آخرون أصحاب مناكير وأخطاء

الفصل الثاني: أحكام النقاد على الرواة ومراتبها

المبحث الأول: الأحكام النظرية على الرواة

القسم الأول: الألفاظ

امتلأت كتب الجرح والتعديل بالألفاظ المعروفة مثل: ثقة، ضعيف، منكر ..الخ.

ألفاظ وأساليب أخرى:

١- الحلف على حال الراوي

٢- المبالغة في وصفه توثيقاً أو توهيناً، كقول: لو أنه ولد أخرساً كان خيرا له / لئن أزني... الخ، واشتهر ابن معين باستخدام المبالغة

٣- استخدام كلمة مقاربة لاسم الراوي أو صفته.

٤- التشبيه وضرب المثل، كقول: حاطب ليل / فلان يزيد في الرقم

٥- الحيدة عن الجواب بشكل مباشر، والإجابة عن شيء آخر، كمن يُسئل عن ضبط راو فيجيب: كان حسن الخضاب / كثير الصوم والصلاة / أخوه لا بأس به / الله يرحمه

٦- التذكير بشيء أخطأ به الراوي أو اتهم به، كوصف أحد الرواة بالزنجبيلي لأنه روى عن شعبة حديثاً فيه ذكر الزنجبيل.

٧- استخدام كلمات غريبة (يُزَرِّف / يثبج)، أو أعجمية، مثل: دروغزن أي: يكذب

٨- يقل استعمالها في عموم النقاد، وربما اشتهر أحدهم بكثرة استعمالها، مثل: ابن المبارك: قد عرفته، البخاري: سكتوا عنه

القسم الثاني: الحركات والإشارات الجسدية

كتحريك الرأس أو تحميض الوجه أو الإشارة باليد ونحو ذلك

الفصل الثاني: أحكام النقاد على الرواة ومراتبها

المبحث الثاني: الأحكام العملية على الرواة

الانتقاء العام

يوجد رواة ينتقون الشيوخ الذين يكتبون عنهم، وبعضهم يكتب عن الجميع ولكن ينتقي حين يُصنف أو يُحدِّث، والعبرة إنما هي بالتحديث والتصنيف، أما الكتابة فلا عبرة بها كما قال ابن معين أنهم كتبوا عن الكذابين ثم حرقوا ما كتبوه عنهم وأنضجوا به الخبز.

ومن أمثلة النوع الذي لا ينتقي ويكتب ويحدث عن الجميع: بقية بن الوليد وإسماعيل بن عياش، بل قال ابن مهدي: أهل الكوفة يحدثون عن كل أحد، فهؤلاء لا تفيد روايتهم من يروون عنه.

وأما الذين ينتقون فإن روايتهم عنه بمعنى القبول والتقوية، وممن نصوا على انتقائهم للشيوخ: من التابعين: الشعبي / ابن سيرين / الحسن.

من بعد التابعين: السختياني / ابن عون / شعبة / وهيب بن خالد / حريز بن عثمان / مالك / يحيى القطان / ابن مهدي / ابن حنبل / المديني / ابن معين وغيرهم

عوائق والجواب:

١- قلة المنصوص على أنهم لا يروون إلا عن ثقة، والأغلب لم يُنَص على مناهجهم، وهؤلاء الأصل فيهم عدم الانتقاء، ولا يكفي النظر في شيوخه من خلال تهذيب الكمال للمزي للتحقق إن كان لا يروي إلا عن ثقة، فالمزي لم يستوعب.

٢- الاختلاف في بعض الرواة إن كان ممن ينتقي أو لا، في هذه الحالة إما الجمع أو الترجيح بين الأقوال، فإن لم يمكن الترجيح فالأصل هو عدم الانتقاء

٣- قول شعبة: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لما حدثتكم إلا عن ثلاثة، وورد عن بعض من عُرف بالانتقاء عبارات مشابهة، والجواب: أنه ليس المقصود مطلق الثقة، وإنما مقصودهم من كان في أعلى مراتب الثقات

٤- بعض من وُصف بالانتقاء، وُجدت له روايات عن ضعفاء، وهذه الروايات إما أن تكون بهدف الرواية والتحديث، وإما لأغراض أخرى كالمذاكرة معه، أو التنبيه على ضعف هذ الشيخ والتعجب من روايته وجرحه، أو الجهل بحال هذا الشيخ.

كما أن الترك ليس بالضرورة أن يكون لأجل تضعيف الشيخ، فقد يكون لم يدركه أو لم يستطع السماع منه، وقد يكون لمشكلة حصلت بينهما، وقد يكون ممن لا يرى بأساً بالكتابة عمن فيه ضعف محتمل كما قال أحمد عن الضعيف قد يُحتاج إليه والمنكر أبداً منكر.

ملاحظة:

- رواية من عُرف بالانتقاء قد تنفع الراوي، ولكنها ليست بمنزلة التوثيق الصريح، ويُستثنى من هذه القاعدة يحيى بن سعيد القطان سواء من روى عنهم أو من تركهم
- ما تقدم ذكره لا يقتصر على شيخ الراوي، بل يشمل شيخه ومن فوقه

الفصل الثاني: أحكام النقاد على الرواة ومراتبها

المبحث الثاني: الأحكام العملية على الرواة

الانتقاء الخاص لكتاب معين

١- البخاري انتقى في صحيحه انتقاءً خاصاً، وأعرض عن رواة عدة مثل حماد بن سلمة ومحمد بن عجلان، بينما في خارج صحيحه كالأدب المفرد روى عنهم وعمن هم دونهم

٢- يوجد كتب اشترط مؤلفوها الصحة، صحيح مسلم وابن خزيمة وابن حبان وأصحاب المستخرجات على الصحيحين، ويلتحق بهم المنتقى لابن الجارود

٣- أفضل تلك الكتب انتقاءً هما الصحيحان

٤- لابد من الانتباه لكيفية إخراج صاحبي الصحيحين للراوي إن كان معلقاً أو في الشواهد والمتابعات أو في الأصول، فإن كان في الأصول فهو التوثيق.

الفصل الثاني: أحكام النقاد على الرواة ومراتبها

المبحث الثالث: مراتب أحكام النقاد على الرواة (مراتب ألفاظ الجرح والتعديل)

أول كلام وقفت عليه في تصنيف الرواة على مراتب هو الإمام ابن مهدي رحمه الله، قال لمحمد بن المثنى: احفظ عني: ((الناس ثلاثة رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك لأنه لو ترك حديث هذا لذهب حديث الناس وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك))، وبنحو هذا التصنيف صنفهم أيضا مسلم بن الحجاج، والترمذي.

اشتهر أن ابن أبي حاتم (ت٣٢٨هـ) هو أول من ذكر مراتب الجرح والتعديل، وهو كلام حق من جهة أن ابن أبي حاتم ذكرها مجتمعة مرتبة مع وضع مراتب لألفاظ الرواة:

١- (ثقة – متقن - ثبت // صدوق – محله الصدق – لا بأس به // شيخ): يُكتب حديثهم وينظر فيه، والشيخ دون الصدوق، والصدوق دون الثقة.

٢- (صالح الحديث): يُكتب حديثه للاعتبار

٣- (لين الحديث // ليس بقوي // ضعيف الحديث): يُكتب حديثه اعتباراً

٤- (متروك الحديث // ذاهب الحديث // كذاب)): ساقط الحديث، لا يُكتب حديثه.

وقد تمم جهود ابن أبي حاتم من جاء بعده مثل اذهبي والعراقي والسخاوي وغيرهم، إما بزيادة تفصيل كل مرتبة أو ضم بعضها لبعض، أو بذكر ألفاظ أخرى لم يذكرها مع وضعها في المرتبة اللائقة بها، وممن تصدى لجمع ألفاظ الجرح والتعديل مع وضع اللفظ بالمرتبة اللائقة به أبو الحسن محصطفى بن إسماعيل في كتابه «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» وقد بذل فيه جهداً مشكوراً

ملاحظات:

- قال ابن الصلاح (أن الناقد إذا قال في الراوي صدوق، فهو لم يستوف النظر في حديثه لسبب ما وترك ذلك لمن بعده)، وهذا بعيد جداً من مراد ابن أبي حاتم، لأنه حدد وبيَّن موقفاً في كيفية التعامل تجاه من قيلت فيه مثل هذه العبارة كما بيَّن في المراتب والألفاظ الأخرى ولا فرق.
- ما الفرق بين من يكتب حديثه وينظر فيه، ومن يُكتب وينظر فيه للاعتبار ؟ الأول قد يُحتج بحديثه لوحده بقرائن تحتف بحديثه، بينما الآخر لا يُحتج بحديثه لوحده مطلقاً

الفصل الثالث: ضوابط النظر في أحكام النقاد على الرواة

المبحث الأول: ثبوت النص عمن نُسب إليه

* أحياناً ينفي الناقد بنفسه ثبوت الحكم أو النص عنه، ومثال ذل: قال الدوري لابن معين: «أليس قلت مرة أنه لا بأس به –يعني محمد بن ثابت العبدي-؟ فقال: ما قلت هذا قط».

* **ويتطرق الشك في المنقول عن أئمة النقد من جهتين:**

الجهة الأولى: الناقد نفسه قد يشتبه عليه الأمر، فيرى أن الراويين راو واحداً، أو العكس فيرى الراوي الواحد راويين، فيكون هذا هو رأيه، وربما يشتبه عليه فيُخطأ من غير قصد.

الجهة الثانية: عدم صحة النقل عن هذا الناقد، إما لضعف الناقل أو انقطاع الإسناد أو الشذوذ والمخالفة للمحفوظ عن الناقد، ومن ذلك أيضاً ما يقع في كتب الجرح والتعديل من أخطاء في نقل كلام النقاد، وهذه الأخطاء لها سببان:

١- التحريف والخطأ في النسخ.

٢- أوهام الباحثين والمؤلفين، وهذه الأوهام على نوعين:

أ- خطأ أو وهم في تعيين الراوي الذي قيل فيه الجرح أو التعديل

ب- خطأ أو وهم في تعيين الناقد الذي حكم بالجرح أو التعديل.

* **ملاحظات أخرى:**

- بعض الباحثين يُخطأ في تفسير نصوص النقاد، فلا بد من الرجوع للنص الأصلي.
- لابد من التأني في دعوى وجود الخطأ أو عدم ثبوت النص عن الناقد

الفصل الثالث: ضوابط النظر في أحكام النقاد على الرواة

المبحث الثاني: سلامة النص (من التحريف أو الزيادة أو النقص)

النص قد يعتريه تغيير منذ صدوره عن قائله، بقصد أو بغير قصد، تغيير كبير أو محدود، والتصرف في النصوص له خمسة صور:

الصورة الأولى: حكاية معنى النص

فيُعبر الناقل بفهمه، وهذا يفعله تلاميذ يحيى القطان (أحمد / المديني / ابن معين / الفلاس)، وتلاميذ أحمد (ابنه عبد الله / أبو داود / المروذي / ابن هانئ) فيُتوقف في حكاية قول الناقط متى ظهر ما يوجب التوقف، كمعارضة لنص منقول عن الناقد، أو يكون التفسير لا يناسب حال الراوي، ونحو ذلك

الصورة الثانية: بتر النص

مثال ذلك: نُقل قول أحمد عن راوٍ «مضطرب الحديث»، ولكن تتمة الكلام في مصدر آخر: «مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة»

الصورة الثالثة: تعرض النص للتصحيف والتحريف

قال البردعي شهدت أبا حاتم يقول لأبي زرعة كان يحيى بن معين يقول يوسف السمتي زنديق وعائذ بن حبيب زنديق فقال له أبو زرعة أما عائذ بن حبيب فصدوق في الحديث وأما يوسف السمتي فذاهب الحديث كان يحيى يقول كذاب قال البردعي فرأيت هذه الحكاية التي حكاها أبو حاتم عندي عن بعض شيوخنا عن يحيى كان عايذ بن حبيب زيدي وهو بهذا أشبه

صور أخرى

- أن يتكلم الناقد عن راوٍ معين في عدة مواضع، فيقوم الناقل بجمع كلامه ويسوقه سياقاً واحداً
- أن يقارن الناقد بين راويين، فيقوم الناقل بتقطيع كلام الناقد وتفريقه، فيضع ما يتعلق بالراوي الأول في ترجمته، ويضع ما يتعلق بالآخر في ترجمته.
- أو عكس الصورة السابقة بأن يكون الناقد انتقد راويين كلٌ على حدة، فيقوم الناقل بجمع الكلام على شكل مقارنة

وهذه مسائل دقيقة تجنبت شرحها خشية الإطالة

الفصل الثالث: ضوابط النظر في أحكام النقاد على الرواة

المبحث الثالث: قائل النص

بعض ما كُتب حول أشهر النقاد

درج بعض المؤلفين في كتب الجرح والتعديل في مقدمة كتبهم على الحديث عن أشهر النقاد كما فعل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن حبان في المجروحين، وابن عدي في الكامل، والحاكم خصص فصلاً لذلك في معرفة علوم الحديث، والذهبي له رسالة بعنوان: من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل فبلغ بهم إلى عصره نحو ٧١٥ ناقداً

ما يُشترط في الناقد لقبول قوله

١- الورع التام والإنصاف، فلا يكون كلامه لأجل هوى أو خلاف شخصي مثلاً.
٢- أن يكون ثقة في نفسه من حيث الضبط والعدالة.
٣- الاعتدال في الجرح والتعديل بلا إفراط ولا تفريط
٤- الحفظ الواسع للطرق والروايات، للتمكن من سبر حال الراوي
٥- الخبرة في النقد، ومذاكرة النقاد ليعرف ما يصلح أن يكون قدحاً أو مدحاً في الرواة

الفصل الثالث: ضوابط النظر في أحكام النقاد على الرواة

المبحث الثالث: قائل النص

أصناف النقاد من حيث توفر شروط الناقد من عدمها:

الصنف الأول:
من عُرف أنه أخل بشرط أو أكثر، فيُنظر في الشرط ودرجة الإخلال به، ومن الشروط ما يُسقط نقد الناقد بالكلية فمتى اتهم بالكذب والوضع سقط نقده كما قال أحمد عن أبي مريم عبدالغفار بن القاسم الكوفي الذي وصف أحد الرواة بالكذاب، فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة**!**.
ومن الشروط ما لا يُسقط قول نقد الناقد بالكلية ولكن يُضعفه، فهذا يقبل قوله إذا وافق غيره من النقاد المعتبرين، وكذلك يُقبل إذا خلا الراوي من أي توثيق أو تضعيف غيره، وهذا هو حال أبي الفتح الأزدي وله مصنف كبير في الضعفاء

الصنف الثاني:
من لم يبلغنا عن النقاد بيان منزلته في النقد، فهذا يقبل قوله إذا وافق غيره من النقاد المعتبرين، ولا يلتفت لقوله إن عارضهم

الصنف الثالث:
من توفرت فيهم الشروط، ويمكن تقسيمهم من حيث الواقع إلى ثلاثة أقسام:
القسم الأول: غير المشهورين، وهم الذين تكلموا في الرواة على الندرة
القسم الثاني: اشتهر كلامهم في الرواة، ونُقل عنهم قدر لا بأس به، مثل الثوري ومالك وابن عيينة والشافعي
القسم الثالث: المشهورون بالنقد الذين تكلموا في كثيرٍ من الرواة أو أكثرِهم مثل شعبة والقطان وابن مهدي وأحمد وابن معين والبخاري وابن حبان وابن عدي والدارقطني وغيرهم

الفصل الثالث: ضوابط النظر في أحكام النقاد على الرواة

المبحث الثالث: قائل النص

أصناف النقاد من حيث توفر شروط الناقد من عدمها:

حول القسم الثالث: المشهورون بالنقد الذين تكلموا في كثيرٍ من الرواة أو أكثرهم

الأمر الأول: هؤلاء ينقسمون إلى ثلاثة أقسام – التقسيم أصله من كتاب الذهبي فيمن يعتمد قوله- :

١- **المتشددون**: شعبة / القطان / أبو حاتم / النسائي

٢- **المعتدلون**: عامة النقاد مثل:مالك / ابن المبارك / ابن مهدي / أحمد / ابن معين / المديني / البخاري / أبو داود / أبو زرعة

٣- **المتساهلون**: العجلي / الترمذي / البزار / الحاكم

والثمرة من هذا التقسيم أنه إذا وثق المتشدد في التوثيق راوياً فتمسك بتوثيقه، أما إذا ضعَّف فتمهل.

والعكس صحيح في المتساهل بالتوثيق، إذا ضعف راوياً فتمسك به، أما إن وثَّق فتمهل

ملاحظة: ابن معين ذكره الذهبي وابن حجر ضمن المتشددين، والصواب أنه تشدده إنما كان في العبارة فقط لا في الحكم، فالعبارة مختلفة والمؤدى واحد

الأمر الثاني: بعض النقاد قد يتهيأ له ما لم يتهيأ لغيره من العوامل المساعدة للتوصل للصواب، ومن هذه العوامل:

١- قرب الزمن

٢- قرب المكان، وكان أحمد وابن معين يقولان بما يقول به ابن نمير في الكوفيين

٣- بعض النقاد قد يتخلف في نقده لأحد الرواة شرط من الشروط المذكورة للناقد، ومن ذلك:

- أن يكون عنده تحامل على شخص أو جهة ونحو ذلك، كما قيل في الجوزجاني كان عنده تحامل على أهل الكوفة
- أن يكون عنده محاباة، وهو ضد الذي سبق
- قلة الخبرة بالراوي، مثل ألا يكون قد سبر مروياته بشكل صحيح، وإذا تفرد ناقد عن الجمهور يُمكن أن يُعزى ذلك لقلة خبرته بالراوي كما فعل ابن معين حين وثق محمد بن القاسم الأسدي وقد عرض له بعض أحاديث وهي الصحيحة فقط، فحكم عليه بناءً على ما عرض له، والجهور ضعفوه وكذبه بعضهم

الفصل الثالث: ضوابط النظر في أحكام النقاد على الرواة

المبحث الرابع: دلالة النص

النظر في دلالة النص يتقدمه شيئان مهمان:
الأول:
النظر في النص هل قُصد به الجرح والتعديل، أو قُصد به أمر لا صلة له بذلك، مثل ذلك: قيل للأعمش: ألا تموت فنحدث عنك ؟ فقال: كم من حُبّ أصبهاني قد انكسر على رأسه كيزان كثيرة، فهنا لما مازحه بعض طلابه قصد بإجابته أنه سيعمر وسيموتون هم قبله، ولكن بعض الباحثين فهم أن الأعمش يقصد مدح نفسه بقوة الحفظ
الثاني:
نصوص النقاد ومصطلحاتهم تُنزل معانيها وفقاً لمقاصدهم وفهمهم، مثال ذلك قال ابن القطان عن قول مالك في أحد الرواة «ليس بثقة»: «مالك لم يضعفه» أي أن كلمة ثقة تُطلق عندهم على من كان في رتبة سفيان وشعبة، وأيضاً مصطلح التخليط، ليس بالضرورة أن يراد به الاختلاط، فقد يراد به الخطأ والاضطراب.
وهناك عبارات تحتمل أن يُقصد بها الجرح أو التعديل -بمختلف درجاتهما- أو غير ذلك، فلا بد أن يتمرن الباحث بتحليلها وتقليبها على أوجه حتى يصل للتفسير الصحيح، فإذا تمرن تدرج في بناء شخصيته الناقدة

إذا راعى الباحث جهتين ودقق فيهما النظر أمكنه التعامل مع كلام النقاد بسهولة، والجهتان هما:
الجهة الأولى: الراوي نفسه، هل وُثق في حالات وضُعف في حالات أخرى في زمان أو مكان أو شيوخ أو كتاب وصدر؟ أو هل كان ثقة في دينه ضعيفا في ضبطه أو العكس؟
فإن كان كذلك فيُمكن حمل ما ظاهره التعارض بين أقوال النقاد على حسب الحال التي كان عليها الراوي.
وهذه التجزئة تنفع إذا لم ينص الناقد نصاً صريحاً على ضعفه في كل أحواله وأوقاته، أو أنه ضعيف الضبط والعدالة.
الجهة الثانية: كلام النقاد أنفسهم، فنرى كثيراً استخدام لفظ ثقة أو صدوق أو ليس به بأس أو صالح الحديث ونحو ذلك، كل منها في معنى الآخر، مع أنها في الأصل على مراتب متفاوتة كما تقدم، مثال ذلك: وصف ابن المديني لعفان بن مسلم وأبي نعيم بأنهما صدوقان.
وأيضاً وصف ابن معين أحد الراوة بأنه كان كذاباً وفي موضع آخر قال عنه: «ضعيف» فقط
فلا بد من جمع أقوال الناقد في الراوي لمعرفة مرتبته عنده، مع ضم ذلك لأقوال النقاد الآخرين .... يتبع (انظر الصفحة القادمة)

الفصل الثالث: ضوابط النظر في أحكام النقاد على الرواة

المبحث الرابع: دلالة النص

هناك أحوال يكثر فيها التوسع في الألفاظ فيستخدم الناقد لفظ الثقة بمعنى الصدوق، والضعيف بمعنى الكذاب على سبيل المثال، وهذه الأحوال هي:
أولاً عند حكاية قول الناقد، فيقول الحاكي ضعفه فلان.

ثانياً: أن يطلق الناقد وصفاً واحداً لمجموعة من الرواة في جملة واحدة، وهذا يقع فيه التسامح، فقد يكون بين الرواة تفاوت في مراتب التعديل أو مراتب الجرح، ومن صور هذه الحالة:

- قول النقاد: كل شيوخ فلان ثقات
- أن يُسأل الناقد عن مجموعة رواة كالإخوة مثلاً فيصدر حكما شاملا لهم وقد يكون بينهم تفاوت في الدرجة حتى عند الناقد
- قول الناقد عند حكاية اختلاف الرواة: خالفه الثقات أو الحفاظ، ويكون من جملة المخالفين راو ليس بالقوي

ثالثاً: التوثيق والتضعيف النسبي أي أن الناقد قصد حالة معينة للراوي: وهذا له صور: الصورة الأولى: توثيق الراوي أو تضعيفه في شيء معين، في شيخ أو بلد أو زمن أو ضبط كتاب وصدر. الصورة الثانية: عند مقارنة الراوي بغيره، فيقصد الناقد مثلاً أن فلاناً ثقة مقارنة بعدة ضعفاء، أو يقول: فلان أوثق من فلان وكلاهما ضعيف. الصورة الثالثة: مركبة من الصورتين، مقارنة الراوي بغيره في شيء معين، عن شيخ أو بلد ونحو ذلك

الفصل الثالث: ضوابط النظر في أحكام النقاد على الرواة

المبحث الرابع: دلالة النص

ثلاث مسائل تتعلق بعموم الضوابط السابقة:

الأولى: كيف تقول أننا نعرف حال الراوي من خلال نصوص النقاد، وفي الوقت نفسه تقول: أننا نعالج نصوص النقاد من خلال حال الراوي ؟ ألا يلزم منه الدَوْر ؟ والجواب: أننا عرفنا حال الراوي من خلال بعض نصوص النقاد، وأما معالجة النص تكون من خلال تلك النصوص مع نصوص النقاد الأخرى المتضافرة في الدلالة على حاله، فهو رد للجزء إلى الكل.

كما أن النظر في حال الراوي لا يُعتمد عليه وحده، إنما هو عامل مساعد، مع التأكيد على ضرورة التأني قبل الاستفادة من حال الراوي لمعالجة نصوص النقاد

الثانية: أن القواعد والضوابط السابقة إنما هي للنقاد من عصر النقد، وعليه فلا يدخل فيها النقاد المتأخرون كالمزي والذهبي وابن حجر وغيرهم، فالمتأخرون ينظرون في نصوص من تقدمهم من النقاد ويتعاملون معها ويجتهدون فيذكرون خلاصة ما يتوصلون إليه في الحكم على الراوي، لذا ذهب كثير من أصحاب الرسائل العلمية أو المشرفين عليه إلى أنه لا بأس باعتماد حكم إمام متأخر لأن الباحث سيطبق القواعد والضوابط التي عملوا بها، فإمامتهم وتطبيقهم أولى، ولكن لا بد من التنبه لأمرين:

- أن هؤلاء الأئمة يجنحون للاختصار في العبارة، فتجد ابن حجر مثلاً يقول في التقريب عن عبد الرزاق أنه ثقة، ولا يشير إلى ضعف روايته عن عبيد الله العمري
- أن هؤلاء الأئمة يحكمون بحسب ما يتيسر لهم من نصوص النقاد التي وقفوا عليها، وقد يفوتهم الشيء الكثير

وينبغي للباحث أن ينتبه أن قول أحمد في الراوي: «ثقة»، ليس بالضرورة أن يكون معنها مثل قول ابن حجر: «ثقة».

وينبغي التنبه أيضاً إلى أن توضيح وشرح المتأخر لمصطلح ما لا يعني أنه يخالف المتقدم، فبعض الباحثين قال في أحد الرواة أن فيه قولان: الأول: قال أحمد: «منكر الحديث»، والثاني: قول الذهبي ويذكر معناه عنده، وعند النظر سنجد أن الذهبي إنما يوضح ويشرح مقصود الإمام أحمد لا أنه أراد مخالفته.

الثالثة: الجرح والتعديل جزء من النقد، وليس النقد كله، فالحكم على الحديث سابق عند النقاد الأولين على الحكم على الراوي، فالناقد ينظر في الأحاديث ويقارنها، فيعرف ما أصاب وما أخطأ به، وأما الكثير من الدراسات النقدية المعاصرة جل اعتمادهم على حال الراوي، وربما ردوا كلام النقاد في حديث ما فقط لأجل ذلك.

الفصل الرابع: تمييز رواة الإسناد

المبحث الأول: كثرة وقوع الاشتباه بين الرواة

يحصل اشتباه بين الرواة، فيحكم على راوٍ أو إسناد بحكم خاطئ لظنه أنه راو آخر، وابن الجوزي كثير الوقوع في الخلط بين الرواة في كتابه تحقيق أحاديث التعليق، نبه على بعضها ابن عبد الهادي في التنقيح.

وقال الشيخ اللاحم بعد أن أطال في سرد أمثلة على وقوع الاشتباه بين الرواة: «**غرضي من سرد النماذج السابقة أن يدرك القارئ أموراً ثلاثة**»، والأمور هي:

الأول: الوقوع في مثل ذلك أمر معتاد، وهذا مشروط بأن لا يكثر من الباحث، فإن كثر فهذا عيب.

الثاني: من وجد أن غيره قد وقع في اشتباه أو خلط، فعليه بعدم إطلاق عبارات توحي بالتهكم، وليشتغل الباحث بنفسه، فقريباً سيحصل منه مثل ذلك، وربما حصل منه الوهم دون أن يعلم به

الثالث: أن هذا مدعاة لمزيد من الاهتمام حتى لا يقع الباحث بمثل هذا الخطأ

الفصل الرابع: تمييز رواة الإسناد

المبحث الثاني: أسباب وقوع الخلط بين الرواة

يحصل ذلك لعدة أسباب يمكن إرجاعها لسبب واحد وهو: الاشتراك في صفة أو أكثر (اسم / كنية / طبقة .... الخ)

الاشتباه في الاسم: بعضهم لا يذكر إلا اسم الراوي فقط، أو لا يذكر إلا كنيته، وغالبا يكون ذلك طلبا للاختصار، وبعضهم قد يفعله تدليسا، كما فعل الوليد بن مسلم لما كان يقول حدثنا أبو عمرو، فالسامع يفهم أنه الأوزاعي ولكنه يقصد عبد الرحمن بن يزيد الدمشقي، وقد يكون بسبب التصحيف في الاسم أو تتحرف (بن) إلى (عن).

ويوجد سبب جوهري يسبب الخلط بين الرواة غالباً، ألا وهو الاستعجال في تحرير المعلومة.

الفصل الرابع: تمييز رواة الإسناد

المبحث الثالث: الوسائل المساعدة على التمييز بين الرواة

يمكن تلخيص الوسائل في أربعة أنواع:

النوع الأول: الولادة والوفاة:

النظر في ولادة أو وفاة الراوي أو من هو فوقه أو دونه في الإسناد، مثال ذلك: أن بعضهم فسر أبا بكر بن إسحاق الفقيه شيخ الحاكم، بأنه ابن خزيمة، ولكن الحاكم لم يدرك ابن خزيمة وإنما ولد بعد وفاته بعشر سنوات.

وسفيان الذي يروي عنه ابن أبي شيبة وأحمد هو ابن عيينة، لأنهم هؤلاء لم يدركوا الثوري

مما يفيد الباحث كثيرا في تحديد الطبقة (التاريخ الأوسط) للبخاري، فإنه قسمه إلى فصول، وجعل كل عشر سنوات في فصل مستقل.

النوع الثاني: التلاميذ والشيوخ:

قد يكون لأحد الراويين المشتبهين شيوخاً أو تلاميذاً ليسوا عند الآخر.

ويمكن الاستفادة من كتاب المزي تهذيب الكمال، المزي مع التنبه إلى أن المزي قد يذكر الشيخ في ترجمة التلميذ ولا يذكر التلميذ في ترجمة الشيخ اختصارا، كما أنه لا بد من الحذر في التعامل مع الرموز في تهذيب الكمال فهي كثيرة وعرضة للسقط ولهذا أمثلة

النوع الثالث: كتب الأطراف:

كتب الأطراف وسيلة مهمة لتمييز الرواة لأن الأئمة بذلوا جهداً كبيراً في تمييز الرواة وتسميتهم، لكن كتب الأطراف قد لا تكون قرينة غير كافية لوحدها في المواضع التي يشتد فيها الاشتباه ويعارضها قرينة أخرى، كما أن أصحاب الأطراف قد يختلفون فيما بينهم في تعيين الراوي وتسميته، فحينئذ لا بد للباحث أن يدرس الأمر

الفصل الرابع: تمييز رواة الإسناد

المبحث الثالث: الوسائل المساعدة على التمييز بين الرواة

النوع الرابع: الروايات والطرق الأخرى:

وهذه الطرق يمكن أن نقسمها إلى قسمين:

القسم الأول: الطرق إلى المؤلفين، والمقصود بذلك الروايات للكتاب نفسه، على سبيل المثال موطأ مالك فيه عدة روايات، وكذلك البخاري (ويمكن ملاحظة تفسير المهملين في الفصل الذي عقده ابن حجر حول المهملين من شيوخ البخاري) والترمذي وغيرها.

يُشكل على ذلك وقوع الاختلاف بين النسخ والروايات فهنا لا بد من البحث والترجيح

القسم الثاني: متابعات رواة الإسناد سواء في الكتاب نفسه أو كتب أخرى

رغم أهمية الاعتماد على الطرق الأخرى في تمييز الرواة إلا أن الباحث ملزم بتدقيق النظر، لأنه يتطرق لها الضعف لسببين : الأول تعارض الطرق في تفسير الراوي المهمل. والثاني أن التفسير قد يكون من أحد الرواة في الإسناد، ويتأكد هذا إذا جاء التفسير منفصلا عن الاسم مثاله فلان -هو ابن فلان- فإن الراوي الذي فسره مجتهد وقد يخطئ إما بالظن أو بسبب التصحيف، وهذا له أمثلة عديدة.

النوع الخامس: متن الحديث أو إسناده

قد يكون الحديث معروفا ومشهورا براو معين، أو قد يُستدل من خلال نكارة المتن أو الإسناد كأن يشتبه إن كان الراوي أيوب السختياني أو ابن خوط ؟ فنعرف أنه ابن خوط من خلال نكارة المتن أو السند

النوع السادس: ضوابط في تمييز الرواة

الضوابط في تمييز الرواة:

أقواها ما كان من صوصاً من تلميذ الراوي المشتبه، كقول عفان: إذا قلت لكم أخبرنا حماد ولم أنسبه فهو ابن سلمة.

ويليه ما كان من الأئمة كقول شعبة أن سعيد بن جبير إذا قال عبد الله فهو ابن عباس، وأما ابن عمر فإنه يقول ابن عمر.

ويعكر على هذا النوع أن بعض الضوابط لم تُحرر جيداً، كقول ابن حجر أن البخاري إذا روى عن محمد بن يوسف وأطلق فهو الفريابي وليس البيكندي، ولكن البخاري في مواضع أطلق وقصد البيكندي. ويعكر عليها أيضاً أن بعضها أغلبي وليس مطرد

الفصل الرابع: تمييز رواة الإسناد

المبحث الثالث: الوسائل المساعدة على التمييز بين الرواة

إذا عجز الباحث عن تمييز الرواة، وبقي الأمر مشتبها بين اثنين فإن الباحث:

- ينص على هذا فيقول: إما أنه فلان أو فلان، فقد فعل هذا الأئمة رحمهم الله.
- عند الحكم على السند: إن اشتبه بين راويين في نفس الدرجة من الضبط فالأمر ظاهر، وإن اختلفت كأن يشتبه بين ثقة وضعيف، فالحكم على الإسناد يكون بناءً على درجة الراوي الضعيف.

خاتمة

أسأل الله أن ينفع بهذا التشجير والتلخيص، وأن يجزي الشيخ إبراهيم اللاحم خيراً .

وكتبه
عبد العزيز أحمد العَبَّاد
الكويت ٥ من جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨هـ - الموافق ٣ / ٣ / ٢٠١٧م